

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

الباحثة: نابي مريم

الجامعة : مولود معمري تيزي وزو

الإيميل: meriemhatem0@gmail.com

الهاتف: 06.74.52.08.50

الباحثة: زرواق عائشة

الجامعة : مولود معمري تيزي وزو

البريد الالكتروني: zerouak_aicha@hotmail.com

الهاتف: 0663.44.27.65

الباحثة: كراع حفيظة

الجامعة : الحاج لخضر جامعة باتنة 1

البريد الالكتروني: kraa.hafidha88@gmail.com

الهاتف: 06.60.19.51.99

محور المداخلة: المحور الرابع .

عنوان المداخلة: تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

ملخص المداخلة:

تتضمن هذه الورقة بحثا حول موضوع " تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية"، إذ أن القطاع المصرفي في الجزائر يعد فتيا جدا هذا ما يجعله أكثر حساسية اتجاه المخاطر التي أفرزتها العولمة المالية، ولعل أبرز تلك المخاطر التي تواجهها البنوك هي الأزمة المالية، وفي سبيل مواجهتها فقد عملت الدولة الجزائرية على وضع خطة اقتصادية لإدارة المخاطر والعبور بالقطاع

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

المصرفي إلى بر الأمان وإرساء بنية تحتية للوقاية من المخاطر ومواجهتها كأولوية للسياسة الاقتصادية الجزائرية، علما أن أول خطوة تتخذها الحكومة من أجل مواجهة أي وضع طارئ هي تعزيز منظومتها القانونية بمجموعة من القواعد التشريعية التي عملت من خلالها على وضع صمام أمان وجدار قانوني يحول دون غرق بنوكها فيمخاطر وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو الهدف وراء هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه التجربة وتقييمها.

وتتضمن الدراسة ثلاث محاور أساسية هي:

1- مفهوم الأزمة المالية.

2- آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي الجزائري ونتائجها.

3- أساليب مواجهة تداعيات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الجزائرية، تحديات وأساليب مواجهة الأزمة المالية في البنوك الجزائرية.

Summary:

This paper examines the theme "Challenges of Algerian banks in the face of the global financial crisis". The banking sector in Algeria is very young. This makes it more sensitive to risk. The most important of these risks facing banks is the financial crisis. The Algerian government to develop an economic plan for risk management and the passage of the banking sector to safety and the establishment of infrastructure for risk prevention and response as a priority for Algerian economic policy. The first step taken by the government to face any emergency situation is to strengthen its legal system by a set of Legislative D that worked through which to develop a safety valve and a legal wall prevents the sinking of its banks in the risks and repercussions of the global financial crisis, which is the goal behind this study shed light on this experience and evaluation.

The study includes three main axes:

1. The concept of financial crisis.

2- The effects of the financial crisis on the Algerian banking sector and its results.

3- Methods of dealing with the repercussions of the financial crisis on the banking

system.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

Key words: The global financial crisis, the effects of the global financial crisis on the Algerian banks, the challenges and methods of facing the financial crisis in the Algerian banks.

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي البيئة الملائمة لظهور المخاطر، إذ أن نشاط البنوك يوصف بالخطر خاصة مع التطورات والتقدم السريع الذي يشهده العالم، وهذا ما يؤدي إلى تعرضها المستمر لمخاطر جديدة ومختلفة عن سابقتها.

وبما أن القطاع المصرفي في الجزائر يعد فتيا جدا هذا ما يجعله أكثر حساسية اتجاه المخاطر التي أفرزتها العولمة المالية، ولعل أبرز تلك المخاطر التي تواجهها البنوك هي الأزمة المالية، وفي سبيل مواجهتها فقد عملت الدولة الجزائرية على وضع خطة اقتصادية لإدارة المخاطر والعبور بالقطاع المصرفي إلى بر الأمان وإرساء بنية تحتية للوقاية من المخاطر ومواجهتها كأولوية للسياسة الاقتصادية الجزائرية.

لهذا فإننا من خلال هذه الدراسة نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الجهود التشريعية المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمواجهة أخطار الأزمة المالية العالمية على بنوكها؟ وما مدى فعالية هذه الجهود ؟

وتندرج تحت هاته الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ما المقصود الأزمة المالية العالمية وماهي أسبابها وأنواعها؟
 - ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي في الجزائر؟
 - ماهي الأساليب المعتمدة لمواجهة هاته أزمة من طرف الدولة الجزائرية؟
- وقد ارتأينا الدراسة في هذا الموضوع رغبة منا في تسليط الضوء على الجانب التشريعي لمجهود الدولة الجزائرية في سبيل التصدي للأزمة المالية والعبور بقطاعها المصرفي نحو بر الأمان، وتقييم هاته الجهود وتصنيفها من حيث الجودة والفعالية في مواجهة المخاطر.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

ويتم ذلك من خلال تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث عناصر أساسية أو محاور أساسية هي كالتالي:

- 1- مفهوم الأزمة المالية: والذي يتضمن تعريف الأزمة المالية، أسبابها، أنواعها.
- 2- آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي الجزائري ونتائجها : نتناول آثارها على الاقتصاد الجزائري، ثم نخصص ذلك بدراسة مدى تأثيرها على البنوك الجزائرية.
- 3- أساليب مواجهة تداعيات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي : وفي هذا الجانب نركز الدراسة على الجهود الجزائرية في مواجهة تلك الأزمة وتقييمنا لتلك الجهود.

1- مفهوم الأزمة المالية:

1-1- تعريف الأزمة المالية:

تعني الأزمة المالية التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتماد الودائع المصرفية، ومعدل الصرف، ترتد سلباً على البنوك بانخفاض السيولة وإعسارها¹.

ويعرفها البعض² بأنها الإرتفاع المفاجئ والكبير في سحبيات الودائع من البنوك التجارية، وينبع من الإنخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة غير العاملة مما يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية.

فالأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي، وما يميزه انخفاض أسعار الأصول المالية والقروض والودائع المصرفية وسعر الصرف، ويقترن هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين فميل المستثمرون إلى البحث عن السيولة أكثر فأكثر، وذلك من خلال التخلي عن الأصول المالية التي يملكونها واستبدالها بأصول أخرى³، وبالتالي فالأزمة المالية بصفة عامة لا تعدو سوى أن تكون نقمة بالدرجة الأولى على الإقتصاد العالمي ككل بسبب التغيرات المفاجئة والسريعة على الساحة المالية الأمر الذي يتسبب في العديد من الآثار السلبية على هذا الأخير.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

1-2-أسباب الأزمة المالية: تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، مما أدى بالعديد من الباحثين والمختصين إلى البحث في مكوناتها لإيجاد حلول مناسبة والتنبؤ بها قبل حدوثها، وفيما يلي سنتعرض لأهم الأسباب التي خلص إليها هؤلاء:

1-2-1-العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي: تتمثل أهم الأسباب النابعة من القطاع المصرفي فيما يلي:

-**الإنحراف عن المقياس المعمول به في منح القروض:** حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية خاصة في دول شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الإئتمان المصرفي وفرضت على البنوك تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات السيئة في الإدارة لعبت دورا كبيرا في توسع حجم الإقراض المصرفي⁴، كما ان البنوك الأمريكية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية رفعت حجم القروض الرهنية بشكل غير مسبوق على حساب الصرامة في تطبيق القواعد الإحترازية وفي تقييم المستفيدين من القروض، فقامت بمنح القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية لمقترضين لا تتوافر فيهم شروط الإقتراض كمحدودية أو انعدام الدخل أو عدم تمتعهم بضمانات كافية تسمح لهم بالإستفادة من القروض أو توفر هذه العوامل معاً⁵.

-**غياب الرقابة المالية الفعالة:** إن عدم احترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد الإحترازية ومنحها قروضا لأطراف غير مؤهلين وتوسعها في ذلك في ظل ضعف الأجهزة الرقابية وانعدام الشفافية التي تمثلت في تقديم معلومات مظلمة عن الوضعيات المالية لمختلف الأطراف⁶، إضافة إلى التغاضي عن القواعد السليمة لمنح الإئتمان والتعاسس عن تطبيق الضوابط القويمة على ملاءة المؤسسات الإئتمانية وآليات عملها وصلت إلى حد التسبب والإنفلات⁷.

-**عمليات المضاربة:** أدى التوسع في عمليات المضاربة وما ينتج عنها من فقاعات والتي يزيد من تقافمها الإستعمال المكثف للمشتقات المالية أدى إلى عدم استقرار الأسواق المالية وارتفاعوحدة الأزمات المالية، لكون استعمال هذه المشتقات بهدف المضاربة يجعل الأخطار تتركز في محفظة عدد من المضاربين الذين يكونوا في استعداد لتحمل المخاطر بحثا عن الأرباح العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

إفلاسهم بمجرد تعرضهم لخطر عدم الدفع أو انهيار الأسعار، ومن ثمة نشوء الأزمة وانتقالها من مؤسسة مالية إلى أخرى بسبب تغير أسعار الأصول المالية الأمر الذي ينعكس سلبا على النظام المالي بأكمله⁸.

-الدور السلبي لوكالات

التنقيط: منذ بداية التسعينات أصبحت وكالات التنقيط من أهم معالم أسواق المالية العالمية، ونظرًا لامتيازها بعملية التوريق منعت عقيدًا دور هذا الوكا لامتصاصها من أجل ضمان سير الحسن لهذا العملية، فالبنوك تلجأ لهذا الوكا لالتقييم محافظا لأصولا لمورق لتقوم بعد ذلك بتزويد السوق بمعلوماتها وأساسية حول طبيعة هذا لأصول وجوده لأوراقا المالية المستندة إليها ليستفيد الم تدخلون منها في اتخاذ قراراتها للاستثمارية، لكن وبالرغم من الخطورة التي كانت تنطوي عليها اقروض sub-

prime إلا أن معظم وكالات التقييم متردد في منح معظما لأوراقا المالية الناتجة عن توريق هذا القروض وتقدير عالية، ونفسا التقدر يرمحها لأوراقا المالية مستندة لقروض ذاتا الجودة الائتمانية المنخفضة، وقدمت هذا الوكا لالتها هذا النقطة الجيدة لهذا المنتج اتعدا لرغم من أنها تعلم جيدا بمدى خطورتها⁹، ومن هنا نلاحظ التورط الكبير لوكالات التقييم في تشكيلا عاتمضارية حول قطاع عال عقار بتقديرها عالية لأوراقا المالية الناتجة عن القروض من الدرجة الثانية sub-prime، كما أنه هذا الوكا لالتلم تقوم بتخفيض تدريجيا لهذا النقطة عندما بدأ السوق في التراجع بسبب تزايد

حالات العجز عن الدفع، والأخطر من ذلك فقد ساهمت هذا الوكا لالتقييم عميقا للأزمة عندما أقدمت فجأة قوبعد مدة على إجراء تخفيض كبير في التقدير مرة واحدة متسببة بذلك في انهيار السوق و حدوث آثار مدمرة أدبيلنا لوقوعيا للأزمة المالية العالمية¹⁰.

1-2-2-العوامل الاقتصادية: أهمها:

-الإصلاحات الاقتصادية والتحرير المالي: إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل، كما أن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية¹¹.

-العولمة المالية: إذا كانت العولمة المالية قد سمحت بتطور الأنظمة المالية وظهور مكاسب الفعالية، فإنها أنشأت ووسعت بعض الاختلالات المالية والاقتصادية العالمية في ظل الترابط الاقتصادي المتنامي بين مناطق العالم، ففي ظل العولمة تزداد حدة التبعية الاقتصادية، إذ من شأن خلق النقود الواسع الناتج عن سياسة نقدية في دولة ما أن يؤثر على أسعار أصول دولة أخرى فيؤدي إلى تشكيل الفقاعات، وبذلك فإن أسعار الأصول يمكن أن لا تعكس المعطيات الاقتصادية الأساسية، ينتج عنه تخصيص غير أمثل لرؤوس الأموال¹².

- يضاف إلى ذلك عدة أسباب أخرى منها: السياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة، التحولات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري، تحركات التدفقات الرأسمالية ونوعيتها.

1-3-أنواع الأزمات المالية:

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

1-3-1- أزمة العملة: أو ما يسمى بأزمة ميزان المدفوعات، وهي عادة ما تحدث عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاري شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها مما ينجر عنه انهيار سعر صرف العملة¹³.

1-3-2- الأزمة المصرفية: تحدث الأزمة المصرفية عند وجود أزمة سيولة لدى البنك في الحالة التي تصبح فيها الموجودات أقل من قيمة الإلتزامات فيؤدي إلى إعلان إفلاس البنك أو المؤسسة المالية¹⁴.

1-3-3- أزمة الديون: أو ما يسمى بأزمة الإئتمان، حيث تحدث هذه الأزمة نتيجة رفض البنوك منح القروض برغم توافر الودائع لديها بسبب خوفها من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، أو عندما تعتقد أن التوقف عن السداد من طرف المقترضين ممكن الحدوث، فتتوقف عن تقديم قروض جديدة وتحاول تصفية القروض القائمة، وازمة الديون قد ترتبط بديون تجارية أو ديون سيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي¹⁵.

1-3-4- أزمة الأسواق المالية: أو ما يسمى بأزمة الفقاعات، تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة بسبب المضاربة، حيث يقوم المضاربين بشراء أصل مالي يفوق قيمته الحقيقية بهدف تحقيق أرباح عالية في ظل توقع ارتفاع أسعار هذه الأصول، لكن وبمجرد عودة أسعار هذه الأصول إلى قيمتها الحقيقية يظهر اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط إلى أن يصل إلى أدنى مستوياته ليرافق ذلك حالات من الذعر والخوف نتيجة لانهيار الأسعار وقد يمتد أثر ذلك إلى أسعار الأصول الأخرى إما في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى¹⁶.

2- آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي الجزائري ونتائجها:

تأثر اقتصاد العديد من الدول سلباً بسبب الأزمات المالية حيث دخل الكثير منها مرحلة الركود الإقتصادي، إلا أنه وقبل الحديث عن آثار هذه الأزمة بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري سننتقل إلى آثارها على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة.

2-1- آثار الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري: إن الإقتصاد الجزائري سيتأثر بدون شك من الأزمات العالمية خاصة الأزمة الأخيرة، لكن بنسبة تبدو أقل نظراً لكونه يوصف بأنه نظام شبه مغلق لأن علاقة الجزائر مع المنظومة المالية العالمية لا تتم إلا من خلال صادرات المحروقات التي شهدت اضطرابات في أسعارها من جراء الأزمة، الأمر الذي كلف خزينة الدولة خسائر قدرت بمليارين ونصف مليار دولار بسبب الإنخفاض في إنتاج النفط¹⁷.

نتيجة لذلك فإن آثار الأزمة العالمية على الإقتصاد الجزائري تمس جوانب معينة، تتمثل فيما يلي:

- تراجع في مداخل الجزائر من العملة الصعبة.

- خسارة في احتياطات الصرف الأجنبي .

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- تراجع الطلب على المحروقات وانخفاض أسعارها ناهيك عن انهيار أسعار الغاز الطبيعي مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر من المحروقات.

غير أن ذلك لا يفي بوجود عوامل ذات أهمية سمحت للجزائر تفادي خسائر كبيرة على مستوى الإقتصاد الوطني، أهمها¹⁸:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

- عدم وجود ارتباطات معرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

- انغلاق الإقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الإقتصاد العالمي لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكم جيد في إرادتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الإقتصاد العالمي على الأقل على المدى القصير.

2-2- آثار الأزمة المالية على البنوك الجزائرية: إن الجهاز المصرفي والمالي الجزائري في منأى عن

الأزمة المالية العالمية، فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجارية والقروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من حافظة البنوك التجارية، وهي بنوك أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة، إضافة إلى أن عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل يؤدي إلى أن الجزء الأكبر من الكتلة النقدية الجزائرية يدور في قنوات الإقتصاد غير الرسمي فلا تدخل البنوك ولا تتأثر بالأزمة¹⁹.

لكن رغم هذا التأثير الضعيف وقصداحتواء كل مخاطر العدو بالمالية المصرفية، قام مجلس النقد والقروض بنوك الجزائر بش

كليةتاسبمعالقراراتالتيأخذتهاالسلطاتالعموميةمنالثلثالرباعمنسنة2008كتدابيرإضافيةلاسيمافيالمجالالتالية:

- الزيادة الجوهرية في قيمة مطالبات رأس المال لأدنى للبنوك والمؤسسات المالية.

- تدعيم أدوات التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وهو ما يسمي بتحسين متزايد

للإشراف على القطاع المصرفي.

-

تكتيفمتابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر لاسيما في مجال التركيز مخاطر القرض لتأكيد من تنتمي قروض سليمة تلاق

صاد.

بصفة عامة، فإن تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي يتوقف على درجة وكيفية اندماجها في الإقتصاد العالمي، فيمكن أن تنتقل تداعيات الأزمة عن طريق قناتي الروابط التجارية نتيجة تغير في أسعار النفط وأسعار الخدمات المستوردة، أو عن طريق الروابط بين الأسواق المالية من خلال أشكال توظيف واستثمار احتياطات الصرف الوطنية، وتقلب قيمة عملات احتياطات الصرف ومعدلات الفائدة.

3- أساليب مواجهة تداعيات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي:

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

على الرغم من عدم تأثر الجزائر بشكل مباشر من الأزمة المالية إلا أنها تأثرت بالركود الاقتصادي ويمكن أن تبرز بعض الاختلالات، لذلك أقرت الجهة المختصة قانون بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد والعائلات بموجب المادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مما ينعكس إيجابا على تقليص الطلب من ناحية ومن ناحية أخرى تخليص البنوك من خطر عدم قدرة العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

كما قام بنك الجزائر بوضع مجموعة من القواعد التيتهم بأسإدارة المخاطر الائتمانية، وتكوين المخططات المالية ووضع قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقاري من أجل تحريك السوق العقارية والرفع من قدرة التمويل طويل الأجل للبنوك التي تتوفر على سيولة مع أخذ الحيطة والحذر في منح هذه القروض، تفاديا لعدم قدرة المقترض على القيام بالتزاماتهم وتجنبنا لمخاطر الإفلاس. قبل التطرق إلى طرق مواجهة الأزمات المالية في الجزائر سنتعرض إلى المعايير الدولية لحماية الجهاز المصرفي بصفة عامة:

3-1 معايير حماية الجهاز المصرفي من الأزمات: أدى تزايد المخاطر المصرفية بسبب الأزمات المالية المتعاقبة إلى محاولة وضع تنظيم دولي للعمل المصرفي يتحقق من خلاله حماية النظام المالي العالمي بتطبيق مجموعة من المعايير للوقاية من هذه المخاطر وخلق مناخ تنافسي أكثر ملائمة للبنوك في ظل العولمة المالية والإقتصادية، فالأزمة المالية لسنة 2008 أكدت أن النظام المصرفي بحاجة إلى قواعد جديدة أكثر صرامة لمواجهة الهزات التي تعصف بهذا النظام، ومن بين هذه الأنظمة النظام المصرفي الجزائري الذي يلزمه متابعة كل جديد في هذا الميدان لتدعيم مركز البنوك الجزائرية وتعزيز سياستها وإجراءاتها المتبعة في سبيل التخفيف من المخاطر.

3-1-1- لجنة بازل الثالثة: من أهم المعايير ما جاءت به لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، وفيما يلي سنركز على ما أهم المستجدات التي جاءت بها.

عُرِّفت مقررات لجنة بازل الثالثة بأنها عبارة عن مجموعة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى²⁰:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها.

- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

- الحد من الإفراط في منح القروض المصرفية من خلال تحديد نسبة الرافعة المالية.

3-1-2- إدارة الأزمات المصرفية: من أهم الطرق الفعالة لذلك نتناول مايلي²¹:

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- إعادة هيكلة الميزانيات: تهدف هذه الطريقة إلى إعانة البنك للخروج من حالة عدم القدرة على الدفع والسماح له بمواصلة نشاطه بشكل طبيعي، وذلك من خلال السماح للسلطات وشركات التأمين على الودائع بامتصاص البنك المفلس في حالة عدم قدرته على الدفع، وتتنحصر عملية الإمتصاص في بعض الأصول التي تتميز بالملاءمة مع التزام شركة التأمين بشراء الأصول حتى التي لا تتوفر فيها الملاءمة أو تلك المشكوك في تحصيلها.

- طريقة الهجر: تتمثل هذه الطريقة في الرفع المؤقت للقيود التنظيمية المفروضة على البنوك، وذلك قصد منح الوقت لهذه الأخيرة لتفادي الوقوع في الإفلاس، ومن أمثلة ذلك التخفيف من شروط إعادة تمويل البنوك.

- التصفية: إذا واجه البنك أزمة مصرفية بسبب الأزمة المالية ولم تفلح الحلول السابقة، ففي هذه الحالة يعتبر الحل الأخير هو غلق البنك وبيع أصوله بالرغم مما يشوبه من آثار سلبية على الزبائن، خاصة إذا كان البنك ذا سمعة كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى التضخيم الإعلامي الذي من شأنه أن يكون مصدر هلع مالي على هؤلاء وانتقال العدوى إلى بنوك أخرى.

3-1-3- تفعيل الحوكمة المصرفية للتغلب على الأزمات: عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة بأنها: «مجموعة الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين»²² إضافة إلى الإهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.

كشفت الأزمة المالية الأخيرة عدة حالات للفشل في قواعد الحوكمة، ناهيك عن فشل الجهات التنظيمية والرقابية في عدة دول في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة، الأمر الذي يحتم الإهتمام بالتوازن بين مختلف هياكل القطاع المصرفي والقواعد المعززة للأسواق المالية وبين حجم المخاطر التي تخلقها حتى لا تتعرض للأزمات المالية، كما يجب الإهتمام الكافي بآليات الحوكمة بالموازاة مع آليات السوق حتى تعالج المشكلة كلية²³.

من أهم المزايا التي تحقّقها الحوكمة للبنوك مايلي²⁴:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك.
- رفع مستوى الأداء في البنوك.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنوك كأمم مساهميتها مع ضمان وجود إدارة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى القوائم المالية على أساس محاسبة صحيحة.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- تعظيم قيمة أسهم البنك وتدعيم التنافسية في الأسواق العالمية.
- تجنب انزلاق البنوك في مشاكل المالية والمحاسبة مما يحقق استقرار نشاطها، وحماية أجهزتها من الإنهيار.
- 3-1-4-إدارة المخاطر المصرفية:** إتحاح أن من أهم أسباب تفاقم الأزمات المصرفية تزايد حدوث المخاطر المصرفية، والتي تتمثل غالبا في مخاطر الإئتمان والسيولة، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والصرف، مخاطر التسعير وغيرها، وتعنى إدارة المخاطر بالعمل على تقليل أو تصغير المستوى المطلق لهذه المخاطر.
- تهدف إدارة المخاطر إلى²⁵:
- حماية مصالح المودعين بالحفاظ على الأصول الموجودة.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد وتأمينها عن طريق الرقابة الفورية أو بتحويلها إلى جهات خارجية.
- الإهتمام المستمر بإعداد الدراسات اللازمة إما قبل أو بعد حدوث المخاطر بهدف منع أو التقليل من الخسائر المحتملة.
- الحفظ على سمعة البنك من خلال توفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أية خسائر عارضة.
- 3-1-5-المصارف الإسلامية:** وتعد البنوك الإسلامية هيئات مالية، تزاوّل الأعمال المصرفية والاستثمارية، في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها، وذلك لحاجة أي نظام اقتصادي لعملية تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، وتتم هذه العملية إما عن طريق التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية، أو من خلال الوساطة المالية.²⁶
- تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعليا في السوق البنكية.
- منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر، في أبريل 1990، والبنوك الإسلامية تواجه عقبات تحول دون انتشار المؤسسات المالية الملتزمة؛ كمحدودية عددها بالسوق، وانتشارها في المناطق الداخلية بالبلاد، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

لكن الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميزاً في المصرفية الإسلامية محلياً وإقليمياً، إذا ما استغلت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهم مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثم تمويل احتياجاتها²⁷، وهذا باعتبار قواعدها إحدى ركائز نظام مواجهة الأزمات.

3-2-أساليب مواجهة الأزمات المالية على المستوى الوطني:

رأى البعض ضرورة إنشاء صندوق سيادي²⁸ مكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة بالشراكة مع القطاع الخاص، يكون مدعماً بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والإقتصاديين يقوم بمهمة التوظيف المالي وتسيير الإدخار المحلي ليتم استثمار هذه الأموال في توظيفات متعددة من أسهم وسندات، يكون ملكاً للدولة وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للإقتصاد²⁹، ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الإلتزام بالتسيير الفعال والحكم الرشيد، إضافة إلى مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال³⁰.

فإنشاء سوق سيادي سيجعل الجزائر تستفيد من الفرص خاصة مع تدني قيمة الأسهم في

البورصات العالمية، ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين من الإستثمار في السوق المالي.

هذا وقد قامت السلطات المصرفية الجزائرية بعدة تدابير وقائية خاصة فيما يتعلق ب:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية كان آخرها في نوفمبر 2018 حيث أصدر بنك الجزائر النظام رقم 18-03³¹ الذي ألزم البنوك والمؤسسات المالية بأن ترفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى عشرين مليار دج (20.000.000.000 دج)³² بالنسبة للبنوك المحددة بموجب المادة 70 من الأمر 03-11 يتعلق بقانون النقد والقرض³³ ، وستة ملايين وخمسمائة مليون دج (6500.000.000 دج)³⁴ بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المحددة بموجب نص المادة 71 من الأمر 03-11 المذكور أعلاه، وهو نفس الإلتزام التي تخضع له فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر حسب الفئة التي تندرج تحتها وفق قرار الترخيص الممنوح لها من مجلس النقد والقرض في الجزائر³⁵.
- تدعيم أدوات التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وهو ما يسمح بتحسين متزايد لسبل تسيير القطاع المصرفي.

- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر³⁶.

كما لجأت الدولة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي وهو الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار³⁷.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

أما عن الحلول العملية التي يمكن للبنوك الجزائرية اتباعها للحد من مخاطر الأزمات المالية المختلفة والمصرفية على وجه الخصوص، فنوجزها فيما يلي:

- الإعتماد على الصيرفة الإلكترونية.
- خصصة البنوك.
- الإدماج المصرفي.
- الإلتزام بالقواعد الإحترازية.

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه بعد دراسة الأزمة المالية وتأثيرها على القطاع المصرفي كنتاج للعولمة المالية فلقد توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها :

-

بالنظر لعلاقة إفرازات العولمة المالية وحدوث الأزمات المالية فقد ظهر بنا للتغيرات التي طرأت علنا أنظمة الرقابة للبنوك خلال تسعينات القرن الماضي حيث تم مطالعنا لقرن الواحد والعشرين أدنا لتزايد احتمالات حدوث الأزمات المالية المصرفية مع وجود تناقض بين تحرير أسعا رقائذ الرقابة السلوك المصارف، فأصبح ينظر إلى العولمة المالية وإفرازاتها علنا أنها الوقود الذي يغذي الأزمات المالية خصوصا صايفي خضما لتطور التكنولوجيا وغزو الاقتصاد الرقمي للعالم.

- في إطار انتهاج سياسة تجنب الأزمات المصرفية من طرف الدولة الجزائرية فإنه من أبرز

القواعد المعتمدة والتي تدعي الاهتمام بها هي :

1- اعتماد معايير لجنة بازل الثالثة.

2- تطبيق الحوكمة المصرفية لما لها من آثار إيجابية في إدارة المخاطر، لكن تطبيقها في

البنوك الجزائرية لم يعط النتيجة المتوقعة.

3- رفع الحد الأدنى المطلوب لرأسمال البنوك كضمانة لمواجهة المخاطر المستقبلية، حيث أنه

رغم تأخر المشرع الجزائري في هاته الخطوة إلا أنه فعل حسنا عندما رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك للحد المعقول حتى ولو متأخرا.

4- لعل أن أهم نتيجة توصلنا إليها هي أن التحديات التي واجهت البنوك الجزائرية لتخطي

الأزمة المالية هي غياب الإطار القانوني الدقيق والواضح للصناعة المصرفية في الجزائر.

وبعد تقييمنا للتجربة الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية ومخاطرها على بنوكها، فإنه يمكن أن نخرج بالتوصيات التالية:

1 أهم وأبر توصية هي الإهتمام بالعمل بنظام الصيرفة الإسلامية التي أثبتت قواعدها نجاعة

في مواجعة كل المخاطر المصرفية.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- 2 +إهتمام الكافي بآليات الحوكمة بالموازاة مع آليات السوق حتى تعالج المشكلة كلية ونكون أمام حوكمة مالية فعالة في مواجهة المخاطر.
- 3 -التقيد بالمعايير الدولية في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنسب الدنيا لرأس المال وكل القواعد الاحترازية التي تكفل امتصاص الأزمات والتصدي لأي نوع من الهزات التي قد يعرفها القطاع المصرفي.

- ¹ بلعباس عبد الرزاق سعيد، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص. 08.
- ² حريري عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، ص. 04.
- ³ قاسمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص. 143.
- ⁴ عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية العالمية في دول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع، ديسمبر 1998، ص. 02.
- ⁵ بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمة العالمية، أزمة sub-prime، Edition légende، الجزائر، 2009، ص. 32.
- ⁶ سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص. 142.
- ⁷ أسماء درور، نسرين بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، ص. 10.
- ⁸ سرارمة مريم، مرجع سابق، ص. 140.
- ⁹ حاج موسى نسيم، الأزمة المالية الدولية و آثارها على الأسواق العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 2008-2009، ص. 121-122.
- ¹⁰ مصطفى وبسميرة، البنوك في مواجهة لية التوريق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص. 96.
- ¹¹ عكاش مسيفة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص. 55.
- ¹² صديقي مليكة، بوكروح بهية، العولمة المالية والإستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص. 42.
- ¹³ فريد كورتل، الأزمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مداخلة قدمت في إطار المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص. 03.
- ¹⁴ بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص. 98-99.
- ¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 190.
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص. 191.
- ¹⁷ تأثير، ص. 95.
- ¹⁸ صالح مفتاح، فريدة معارفي، النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، خميس مليانة، يومي 5،6 ماي 2009، ص. 10.
- ¹⁹ عبد الرحمان مغاري، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سابق، ص. 06.

تحديات البنوك الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

- ²⁰ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص. 314.
- ²¹ قاسمياسيا، مرجع سابق، ص. 151-152.
- ²² بن علي بلعزوز، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص. 06.
- ²³ عكاش مسيفة، مرجع سابق، ص. 162-163.
- ²⁴ حبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، د.س.ن، ص. 81.
- ²⁵ سمير رضوان عبد الحميد حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة المخاطر، دار النشر للجامعات، 2005، ص. 307.
- ²⁶ المكاوي محمد محمود، الإستثمار في البنوك الإسلامية، دون طبعة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2012، ص. 27.
- ²⁷ بودهان ياسين، المصارف الإسلامية في الجزائر: عوائق وقوانين تعترض توسعها، <http://alkhaleejonline.net>، تاريخ الاطلاع 2018/12/27.
- ²⁸ يعرف الصندوق السيادي بأنه عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الإدخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات. نقلا عن: حمزة بعلي، بلال مشعلي، تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الأول، ص. 98.
- ²⁹ فريد كورتل، مرجع سابق، ص. 17.
- ³⁰ داودي ميمونة، مرجع سابق، ص. 161.
- ³¹ النظام رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ج ر عدد 73، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018.
- ³² المادة 02/أ من النظام رقم 03-18 السابق ذكره.
- ³³ أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
- ³⁴ المادة 02/ب من النظام 03-18 السابق ذكره.
- ³⁵ المادة 03 من النظام رقم 03-18 السابق ذكره.
- ³⁶ قاسمي آسيا، مرجع سابق، ص. 156، نقلا عن: محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2009، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص. 07.
- ³⁷ مقري عبد الرزاق، التمويل غير التقليدي: حقيقته وخلفياته ومآله، مؤتمر الاقتصاد لحركة مجتمع السلم -حمس- مقال منشور على صفحة الويب لحزب حركة مجتمع السلم ، تاريخ الاطلاع 2018/12/30.